

## منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: AFR 59/05/99

البيان رقم: 11/046/99

ممنوع من التداول حتى الساعة الواحدة بتوقيت غرينيتش من صباح 17 مارس/آذار

### أوغندا: الثمن الوافي - كشف النقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان على يد قوات الحكومة الأوغندية في الحرب الدائرة في شمال البلاد

كمبالا - لن تخرج أوغندا من حلقة العنف المغلقة التي تعصف بشمالها ما لم تواجه ذلك النمط الخفي المتفشي من انتهاكات حقوق الإنسان الذي يرتكبه جنودها. جاء هذا على لسان منظمة العفو الدولية اليوم.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية عشرات من حالات قتل المدنيين العزل - ومن بينهم أطفال - وعشرات من حوادث الاغتصاب ومئات من حالات التعدي بالضرب التي ارتكبتها القوات الحكومية على مدار السنوات الثلاث الماضية. ورغم القبض على بعض الجنود بسبب هذه الجرائم، لكن قلة قليلة منهم هم الذين قدموا إلى المحاكمة لأن ضعف نظام القضاء الجنائي يؤدي إلى تأجيل محاكمات الجنود إلى أجل غير مسمى في كل الحالات تقريباً.

وقال ماينا كياي، مدير البرنامج الأفريقي لمنظمة العفو الدولية في مؤتمر صحفي في كمبالا: "لقد سمحنا لضروب العنف المفرطة التي يمارسها "جيش الرب للمقاومة" بأن تخفي عنا حتى الآن إخفاق الحكومة في منع جنودها من ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان"

"إن علينا أن نرى الصورة كاملة لدائرة الانتهاكات حتى نعيد الاحترام لحقوق الإنسان في المنطقة التي مزقتها شيعاً الصراعات المريرة على مدار 13 عاماً."

ويصف تقرير المنظمة الديناميات الواسعة لانتهاكات حقوق الإنسان في الشمال حيث باتت السيطرة على المدنيين هدفاً استراتيجياً رئيسياً لكل من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية (الجيش الأوغندي) وجماعة المعارضة المسلحة المعروف باسم "جيش الرب للمقاومة"، مما زج بسكان القرى في آتون الحرب الدائرة وجعلهم عرضة للاعتداء من جانب طرفي الصراع.

وأضاف السيد/كياي قائلاً: "في كل مرة يرتكب جندي من قوات الحكومة أو مسؤول حكومي انتهاكاً لحقوق الإنسان ويفلت من العقاب، تنهوى ثقة السكان في السلطات وفي إمكانية تأسيس سلام دائم." وقال أيضاً: "لذلك علينا أن نحث الرئيس يويري موسيفيني على أن يجعل من حماية حقوق الإنسان أولوية وطنية في أوغندا."

وقد نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً في سبتمبر/أيلول 1997 تصف فيه ضروب العنف المفرطة التي يمارسها "جيش الرب للمقاومة" ضد المدنيين واحتطافه للأطفال لاستخدامهم كجنود وحظايا. ويلقي التقرير الضوء على دور الحكومة السودانية في تزويد هذه الجماعة بالأسلحة والقواعد، مما يمكنها من مواصلة شن الغارات واحتطاف الأطفال في كل أسبوع.

ويقدر أنه على مدار السنوات الثلاث الماضية أُجبر ما يقرب من 400 ألف شخص تقريباً على الفرار من ديارهم في شمال أوغندا في إطار الحرب التي لم تلح بعد في الأفق أية بادرة هامة على قرب حلها. وقد تخرب اقتصاد منطقتي

غولو و كيتغوم. و بات 80 في المائة من سكان ريف غولو يعيشون في مخيمات للنازحين ويعتمدون في معاشهم على المعونات الإنسانية.

وقضية النزوح الداخلي في شمال أوغندا تثير جدلاً واسعاً حيث فر الكثيرون من مزارعهم لينجوا بأرواحهم من الاعتداءات الوحشية التي يشنها "جيش الرب للمقاومة"، بينما أرغم جنود الحكومة البعض الآخر على النزوح من ديارهم. وتؤكد السلطات على أن سكان القرى إنما يفعلون ذلك التماساً للأمن، بينما يشير آخرون إلى أن الجيش يسعى أيضاً لحرمان "جيش الرب للمقاومة" من موارد الغذاء. وقد ارتكب جنود القوات الأوغندية في بعض الأماكن انتهاكات لحقوق الإنسان لإرغام السكان على النزوح من المناطق الريفية، كان من بينها قصف القرى العشوائي بالمدفعية.

ولكن ما أن ينزل السكان في المخيمات حتى يصبحون عرضة للاعتداء على يد جنود الحكومة الذين يفتقرون إلى النظام، والذين يشتهون في بعض الأحيان في أنهم من مؤيدي "جيش الرب للمقاومة". كما أن قوات الجماعة المذكورة تهاجم المخيمات لاختطاف الأطفال ونهب الطعام. وقد وسعت نطاق عملياتها إلى مناطق لا يجيا سكانها في المخيمات ويمارسون الزراعة. ونتيجة لتأسيس المخيمات في غولو، فقد وجه جيش الرب للمقاومة انتهاكاته لحقوق الإنسان صوب مجتمعات محلية أخرى.

وإزاء نقص الطعام في المخيمات وضعف ثقة سكان القرى في درجة الأمن التي توفرها المخيمات لهم، عاد بعضهم إلى دياره لزراعة أرضه وجمع الطعام. وقد عمدت دوريات الجيش الأوغندي وقوات "جيش الرب للمقاومة" على السواء إلى إطلاق النار على من يصادفونهم من النازحين في المناطق التي يفترض أنها أخلت من السكان، مما أسفر عن قتل بعضهم. ففي ديسمبر/كانون الأول 1998، قتل الجنود الأوغنديون كورينا أتوك عندما أطلقوا النار عليها وهي تزرع حقلها في جنوب غرب غولو.

وتتعرض حقوق الإنسان أيضاً إلى الانتهاكات في سياق العمليات العسكرية. ففي مارس/آذار 1998، قتل جنود الجيش الأوغندي برصاصهم 30 طفلاً كان "جيش الرب للمقاومة" قد اختطفهم في أوغولي في كيتغوم. وقد أطلقوا عليهم النار من بعد 10 أمتار تقريباً. وكان الأطفال موثقون معاً، وتعثر الكثيرون منهم وهم يفرون بعد أن استبد بهم الزعر. ولم يجر أي تحقيق في الواقعة، بينما اكتفى الجيش بتكذيب نبأ مصرع هؤلاء الأطفال.

ويبيح القانون الدولي تهجير السكان المدنيين عندما يتعرض أمنهم للخطر أو عند وجود ضرورات عسكرية ملحة، شريطة أن يتم ذلك على أضيق نطاق وعلى إنهاء عمليات التهجير في أقرب وقت ممكن مع تزويد النازحين باحتياجاتهم من الطعام والمأوى والماء والأمن. وكلما طال أمد النزوح دون توفير هذه المتطلبات، كما هو الحال في شمال أوغندا، بات من الصعب اعتباره أمراً مشروعاً. ومن المؤكد أن القانون لا يبيح قط استخدام العنف للتحكم في السكان.

وقال السيد: كياي "إن قضية النزوح الداخلي معقدة. ولكننا نؤمن أن على السلطات أن تزيد من تدبير حماية المدنيين من جميع أشكال العنف وأن تحسن الأحوال المعيشية للنازحين. ولكننا نشك أيضاً في أن خير حل في الوقت الراهن هو تجريد السكان من حقهم في تقرير مدى ملاءمة خيار النزوح من الديار لهم."

إن إحقاق المؤسسات الرسمية في تطبيق ميزان العدل يسمح للجنود بأن ينتهكوا حقوق الإنسان دون عقاب، فالشرطة عاجزة عن إجراء تحقيقات فعالة وقد بات استخدام الضرب عرفاً اعتيادياً في التحقيق. ولا يوجد وكيل نيابة مقيم في المنطقة، رغم أن وجوده عامل رئيسي في إقامة الدعاوى الجنائية في الحوادث الخطيرة. ويلقي الجيش

اللوم على الشرطة والمحاكم في هذا الأمر، ولكنه يتحمل هو الآخر قسطاً من التبعة، فهو يعيد إلى الخدمة الجنود المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة بعد الإفراج عنهم بكفالة رغم أنه ينكر ذلك.

وتحت مظلة العفو الدولية الحكومة الأوغندية على أن تتصدى للعقبات التي تعترض سبيل حماية حقوق الإنسان على وجه فعال في الوقت الراهن. ومن بين التدابير التي اقترحتها المنظمة تأسيس قوة عمل خاصة تكلف بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جنود الجيش والشرطة في غولو وكينغوم، واستقصاء ما إذا كانت المخيمات هي أفضل سبل حماية المدنيين في الشمال وإجراء تحقيق عام تتصدى به لتراث انتهاكات حقوق الإنسان المتخلفة من الماضي. وتدعو المنظمة أيضاً السلطات إلى تمكين اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان في تأسيس مكتب للتحقيقات في غولو.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالمكتب الصحفي بالأمانة الدولية في لندن على الرقم التالي:

+44 171 413 5566

أو بمكتب المنظمة في كامبلا على الرقم التالي:

+ 256 41 222951/286232